The Saudi Position on Mohammad Khatami's Assumption of Power in Iran in 1997

Assistant Professor Dr. Saad Aziz Dakhel
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail : Saad.ALFayyada@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research examines the Saudi position following Mohammad Khatami's accession to the presidency of the Islamic Republic of Iran in 1997, within a regional context marked by tension in Saudi–Iranian relations during the 1980s and the early 1990s, as a result of ideological, political, and security disagreements between the two countries. Khatami's election, given his reformist discourse and his call for a "Dialogue of Civilizations," represented a relative turning point in Iranian foreign policy, which was reflected in the nature of Saudi interaction with Tehran.

The research concludes that the Saudi position on Mohammad Khatami's assumption of power was characterized by positive caution and political pragmatism. Riyadh indirectly welcomed the shift in Iranian discourse, particularly with regard to calls for improving relations with neighboring states and respecting the principle of non-interference in internal affairs. At the same time, it sought to invest in this shift in order to achieve a degree of regional stability, while maintaining strategic caution toward the structure of the Iranian regime and its long-term policies.

Keywords: Saudi–Iranian relations, Mohammad Khatami, Arabian Gulf, Abdullah bin Abdulaziz.

الموقف السعودي من تولي محمد خاتمي السلطة في آيران ١٩٩٧

الاستاذ المساعد الدكتور سعد عزيز داخل
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail : Saad.ALFayyada@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تناول البحث الموقف السعودي منذ وصول محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٩٧، في سياق إقليمي اتسم بتوتر العلاقات السعودية–الإيرانية خلال عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات، نتيجة الخلافات الأيديولوجية والسياسية والأمنية بين البلدين. وقد مثّل انتخاب خاتمي، المعروف بخطابه الإصلاحي ودعوته إلى"حوار الحضارات"، نقطة تحوّل نسبية في السياسة الخارجية الإيرانية، ما انعكس على طبيعة التفاعل السعودي مع طهران.

خلص البحث إلى أن الموقف السعودي من تولي محمد خاتمي السلطة اتسم بالحذر الإيجابي والبراغماتية السياسية، إذ رحبت الرياض بشكل غير مباشر بالتحول في الخطاب الإيراني، ولا سيما ما يتعلق بالدعوة إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وسعت في الوقت نفسه إلى استثمار هذا التحول لتحقيق قدر من الاستقرار الإقليمي، مع الإبقاء على الحذر الاستراتيجي تجاه بنية النظام الإيراني وسياساته بعيدة المدى.

الكلمات المفتاحية:– العلاقات السعودية– الإيرانية، محمد خاتمي، الخليج العربي، عبد الله بن عبد العزيز.

المقدمة:

شهد عام١٩٩٧ تحولًا مهمًا في السياسة الإيرانية بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية، وهو الرئيس الذي جاء بخطاب إصلاحي ومعتدل ركّز على الانفتاح الداخلي والخارجي، والحوار مع المجتمع الدولي، وسعى إلى تقديم صورة جديدة لإيران كدولة إسلامية معتدلة قادرة على التفاهم والتعاون مع جيرانها. وقد شكّل هذا التحوّل فرصة حقيقية لإعادة تقييم العلاقات مع دول المنطقة، بخاصة المملكة العربية السعودية، التي لطالما كانت من أكثر الدول حرصًا على مراقبة سياسات طهران نتيجة للتوترات الإقليمية والصراعات الأيديولوجية السابقة.

لقد أثار تولي خاتمي للرئاسة تساؤلات مهمة حول موقف السعودية من هذا التحوّل، ومدى استعدادها للتفاعل مع إيران الجديدة المعتدلة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي. كما فتح هذا الحدث الباب أمام فرص جديدة للحوار وتقليص الخلافات القديمة، مع التركيز على المصالح المشتركة في منطقة الخليج العربي، بخاصة في ظل التحديات الاقتصادية المرتبطة بأسواق النفط وتقلباتها. وبذلك أصبح عهد خاتمي مرحلة مفصلية لفهم ديناميات العلاقات السعودية–الإيرانية ومدى قدرة التحولات الداخلية في إيران على إحداث تأثير ملموس في سياسات جيرانها الإقليميين.

أهمية البحث: يشكل تولي محمد خاتمي الرئاسة في إيران عام ١٩٩٧ مرحلة مفصلية في السياسة الإيرانية، إذ اتسمت فترة حكمه بالانفتاح والانخراط في سياسات إصلاحية معتدلة تهدف إلى تعزيز الحوار والمصالحة مع المجتمع الدولي. وتكمن أهمية دراسة الموقف السعودي تجاه هذه المرحلة في فهم كيفية تعامل المملكة مع تحول داخلي في جارتها الإقليمية بعد عقود من التوترات، وما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في تحديد مدى تأثير سياسات محمد خاتمي الإصلاحية على الموقف السعودي، وما إذا كانت هذه السياسات قد ساهمت فعليًا في إعادة بناء الثقة بين البلدين أم أن المملكة فضّلت موقفًا حذرًا مرتبطًا بالمصالح الإقليمية والاقتصادية مع انتظار تغييرات عملية ملموسة في السياسة الإيرانية قبل توسيع التعاون الثنائي.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية إن تبني محمد خاتمي لسياسات الإصلاح والانفتاح ساهم في إعادة تقييم الموقف السعودي تجاه إيران لكنه لم يفضِ إلى تقارب كامل إلا بشكل تدريجي ومرهون بتنفيذ تغييرات عملية ملموسة في السياسة الإيرانية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل موقف المملكة العربية السعودية تجاه إيران خلال عهد خاتمي، مع دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي شكلت هذا الموقف، وتسليط الضوء على انعكاسات السياسات الإصلاحية على العلاقات الثنائية والتوازن الإقليمي، وفهم مدى قدرة السعودية على الموازنة بين المصالح الاستراتيجية والانفتاح على إيران الإصلاحية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة المصادر الأولية مثل التصريحات الرسمية والبيانات الحكومية، والمصادر الثانوية من كتب ودراسات أكاديمية. كما يتضمن تحليل السياق التاريخي والسياسي الإقليمي لفهم العوامل التي أثرت في الموقف السعودي، وكيف تفاعلت هذه العوامل مع الإصلاحات الإيرانية على المستويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

هيكلية البحث: قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، تضمن الأول نبذة تاريخية عن العلاقات السعودية – الإيرانية (١٩٧٩–١٩٩٧)، وتطرق الثاني إلى تولي محمد خاتمي السلطة في ايران عام ١٩٩٧، على حين درس المبحث الثالث الموقف السعودي من تولي خاتمي السلطة في ايران عام ١٩٩٧.وتبع ذلك خاتمة احتوت على اهم النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول:- نبذة تاريخية عن العلاقات السعودية–الإيرانية(١٩٧٩–١٩٩٧):

امتازت العلاقات الإيرانية – المملكة العربية السعودية بالتوتر والتصعيد منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، إذ تحول التحالف الذي كان قائما" بين ملوك المملكة العربية السعودية وشاه إيران محمد رضا بهلوي[١] إلى صدام مع قيادات النظام السياسي الجديد في ايران وبالخصوص مرشد الثورة الإيرانية آية الله روح الله الخميني[٢]، فكان لتبني طهران سياسة تصدير الثورة الاسلامية إلى البلدان المجاورة، أثره في ذلك، ناهيك تبادلات الاتهامات بين البلدين حول بعض الأوضاع السياسية التي تخص منطقة الخليج العربي بخاصة والشرق الاوسط بشكل عام بوصف الدولتين من أهم الدول في الشرق الأوسط بالخصوص لما يمتلكانه من امكانات اقتصادية وبشرية وأهمية جغرافية بالنسبة لموقعهما على الخليج العربي، الأمر الذي شكل حافزا لكلتا الدولتين من أجل صدارة العالم الإسلامي ودول المنطقة [٣].

شهدت العلاقات بين البلدين قطيعة دبلوماسية عام١٩٨٨، على خلفية أحداث موسم الحج في العام ١٩٨٧، التي أودت بحياة ما يقارب(٤٠٠) حاج إيراني نتيجة الاضطرابات التي رافقت خروج الحجاج الإيرانيين في مظاهرات مؤيدة للثورة الإسلامية في إيران. واستمرت هذه القطيعة حتى عام١٩٩١، اذ جرى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عقب حرب الخليج الثانية التي اندلعت إثر احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ولا سيما في ضوء تبني إيران موقف الحياد إزاء تلك الحرب[٤].

اتسمت هذه المرحلة بتراجع النفوذ الراديكالي والمحافظ في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، مقابل تبني نهج أكثر اعتدالًا، وذلك نتيجة جملة من العوامل المتداخلة، أبرزها وفاة الخميني عام ١٩٨٩، وما رافقها من تحولات في بنية صنع القرار السياسي، فضلاً عن الحاجة الملحّة التي واجهتها إيران للحصول على النقد الأجنبي، ولا سيما من عائدات النفط، من أجل تمويل جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب مع العراق. كما ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، في دفع إيران نحو التركيز على إعادة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، فضلًا عن التداعيات الإقليمية لهزيمة العراق على يد التحالف الدولي عام ١٩٩١، وما أحدثته من تغييرات جوهرية في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط[٥].

وانطلاقا من ذلك، جرت لقاءات بين الطرفين في إذار عام ١٩٩١ على مستوى وزراء الخارجية، اذ سافر وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي[٦] إلى المملكة العربية السعودية للقاء نظيره، الأمير سعود الفيصل[٧]، في منتصف اذار ١٩٩١. وبعد محادثات ناجحة، أعلن ولايتي: "**توصلت المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تفاهم بشأن حل جميع المشاكل القائمة بينهما، وسيتم استئناف العلاقات الدبلوماسية خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة**". كما صدر بيان مشترك بين الجانبين عقب نهاية الاجتماع تضمن بأن البلدين تطرقا إلى مسألة الحج والعلاقات الثنائية في إطار إيجابي وتم التوصل إلى تفاهم مبدئي بينهما. ونتيجة لذلك، اتفق البلدان على إعادة فتح سفارتيهما[٨].

وفي سياق استمرار تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بزيارة إلى طهران في حزيران١٩٩١، اذ حظي باستقبال حافل من قبل الرئيس هاشمي رفسنجاني، الذي أكد أن تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الأمة الإسلامية بأسرها. ومن جانبه، شدد الفيصل على أهمية قيام إيران بدور فاعل في الترتيبات الأمنية المستقبلية لمنطقة الخليج العربي[٩].

اتجهت العلاقات بين الدولتين نحو تحسن ملحوظ، في ضوء إدراك قيادتي البلدين لأهمية إرساء أسس متينة للتعاون في المجالات الدبلوماسية والاجتماعية. وقد تجسد هذا الانفراج بشكل واضح خلال انعقاد قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد في آذار ١٩٩٧، التي عُقدت على هامش الاحتفال باستقلال باكستان، اذ جرت لقاءات بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز[١٠]، ولي العهد السعودي آنذاك، والرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني. وخلال هذه اللقاءات، أكد رفسنجاني للأمير عبد الله جدية إيران في تطبيع العلاقات الثنائية والسعي إلى تجاوز مرحلة العداء السابقة[١١]. كما وجه رفسنجاني دعوة إلى المملكة المملكة العربية السعودية لحضور اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقده في طهران عام١٩٩٧. وقد شكّلت هذه التطورات منطلقًا لتحسن العلاقات بين البلدين، إذ جاء الانفراج السعودي–الإيراني مدفوعًا بجملة من الاعتبارات المتبادلة، ففي الجانب السعودي ساهمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة الناتجة عن

تراجع أسعار النفط العالمية في تعزيز القناعة بضرورة التعاون مع إيران داخل إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أجل استعادة قدر من السيطرة على سياسة أسعار النفط. وفي المقابل، رأت إيران في التقارب مع المملكة العربية السعودية خطوة أساسية لتحسين علاقاتها مع الدول العربية، ولا سيما دول الخليج، بما يساهم في تقويض الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى تطويق إيران وعزلها إقليميًا. ومع ذلك، بقى حرص النظامين على تحقيق الاستقرار الداخلي العامل الأبرز الذي جمع بينهما(١٢).

يُظهر مسار العلاقات السعودية – الإيرانية خلال الفترة الممتدة من أواخر الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات أنها لم تكن محكومة بعامل أيديولوجي صرف، بقدر ما تأثرت باعتبارات براغماتية فرضتها التحولات الإقليمية والدولية. فقد ساهمت نهاية الحرب العراقية–الإيرانية، ووفاة الخميني، وحرب الخليج الثانية، في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قدر أكبر من الاعتدال والانفتاح. وفي المقابل، دفعت التحديات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط المملكة العربية السعودية إلى تبني سياسة أكثر واقعية تجاه إيران، خاصة في إطار التعاون داخل منظمة أوبك. كما أن إدراك الطرفين لأهمية الاستقرار الداخلي، والخشية المشتركة من اختلال موازين القوى الإقليمية، شكّلا عاملًا حاسمًا في تعزيز التقارب. وقد مثّل تبادل الزيارات الرسمية واللقاءات على هامش القمم الإسلامية مؤشرًا على الرغبة المتبادلة في تجاوز إرث التوترات السابقة. وعليه، يمكن القول إن التقارب السعودي–الإيراني في تلك المرحلة جاء نتيجة تلاقي المصالح الاستراتيجية أكثر من كونه تعبيرًا عن توافق أيديولوجي، ما جعله تقاربًا حذرًا تحكمه المصالح المتغيرة للجانبين.

المبحث الثاني– تولي محمد خاتمي السلطة في ايران عام١٩٩٧:

أسفرت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في إيران في أيار ١٩٩٧ عن وصول المرشح ذي التوجه الإصلاحي محمد خاتمي(١٣) إلى سدة الرئاسة. وقد حقق خاتمي فوزًا كاسحًا على منافسه علي أكبر ناطق نوري، المدعوم من المؤسسة الدينية، بحصوله على نحو٧٠% من الأصوات. ومن خلال تبنّيه برنامجًا يقوم على الإصلاح والانفتاح السياسي، حظي خاتمي بدعم شعبي واسع، ولا سيما من فئتي الشباب والنساء، كما ساهمت سياساته في إحياء الآمال لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني بإمكانية ترسيخ الممارسات الديمقراطية وإصلاح النظام السياسي من الداخل(١٤).

شهدت فترة رئاسة محمد خاتمي تحسنًا ملموسًا في علاقات إيران مع دول العالم، ولا سيما دول الخليج العربي، من ضمنها المملكة العربية السعودية. وقد جاء هذا التحسن في إطار برنامج سياسي داخلي وخارجي يتسم بالانفتاح والدعوة إلى المصالحة مع المجتمع الدولي، الذي سعى خاتمي من خلاله إلى إعادة بناء صورة إيران على الساحة الإقليمية والدولية وتخفيف التوترات مع جيرانها. وقد ركّز هذا البرنامج

على تعزيز الحوار والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي، مع إبراز قدرة إيران على تادية دور بناء ومسؤول في القضايا الإقليمية، بما يعكس التوجه الإصلاحي الذي تبناه الرئيس الإيراني. وأكد خاتمي، في تصريحات متعددة بعد انتخابه، على أن نهجه يقوم على تعزيز الثقة مع الدول الأخرى، والسعي لتقوية الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما اعتبره عنصرًا جوهريًا لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز مكانة إيران في المجتمع الدولي(١٥). كما اكد خاتمي:"**إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إذ تؤكد على التعاون بين دول منطقة الخليج العربي من أجل صون السلام والاستقرار الإقليميين، وتعتبر إرساء الأمن والتعاون الإقليميين بمشاركة جميع دول الخليج**" .(١٦)

توصل خاتمي إلى قناعة مفادها أن مفتاح تعزيز التقارب الإيراني مع الدول العربية لا سيما دول الخليج العربي، يكمن في بناء علاقة إيجابية مع المملكة العربية السعودية، نظرًا لدورها كأقوى حليف للولايات المتحدة في المنطقة وتأثيرها الكبير على الدول الخليجية الأخرى. كما سعى خاتمي من خلال هذا التوجه إلى كسر الجمود الذي اتسمت به السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة الإسلامية، محاولًا إعادة تصوير إيران كدولة إسلامية معتدلة، مستنيرة، وقادرة على التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية عبر الحوار والمفاوضات، بعيدًا عن الخطاب الصدامي الذي سيطر على سياستها الخارجية في العقود السابقة(١٧).

حظيت التوجهات المعتدلة التي انتهجها خاتمي في السياسة الخارجية، ولا سيما سياسته القائمة على حسن الجوار، بتقدير وإيجابية من جانب قادة دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فضلت هذه الدول الانتظار لرصد تغييرات ملموسة في السياسات الفعلية لإيران وأنشطتها قبل الانخراط بشكل أعمق في تطوير العلاقات الثنائية. وخلال أول ١٨ شهرًا من رئاسته، تمكن خاتمي من السيطرة على عدد من الحقائب الوزارية الحيوية، بما في ذلك الخارجية والنفط، الأمر الذي مكنه من تنفيذ سلسلة من الإصلاحات والتغييرات المؤثرة داخليًا. وساهمت هذه الإجراءات في تعديل وجهات النظر لدى بعض الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية تجاه إيران، بما يعكس جدية القيادة الإيرانية في إعادة بناء صورة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي(١٨).

المبحث الثالث– الموقف السعودي من تولي خاتمي السلطة في ايران عام١٩٩٧:

شكل انتخاب محمد خاتمي رئيسًا لإيران في أيار١٩٩٧، آمالًا وتوقعات بتغيير في السياسة الداخلية والخارجية لإيران، ففي مجال السياسة الخارجية، تبنت ايران مصطلحات جديدة تُركز على "الوفاق" و"الاستقرار" و"الحوار بين الحضارات"، فضلاً عن السعي لتهدئة التوترات مع خصوم سابقين. ومن بينها جيران إيران في الخليج العربي، وأبرزها المملكة العربية السعودية(١٩).

رحبت المملكة العربية السعودية بالتطورات الايجابية في ايران بانتخاب خاتمي رئيس" للجمهورية، ودعت الى بناء علاقات معها على أسس جديدة قوامها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المصالح المشتركة، وحل المشكلات عن طريق الحوار، وقد وجدت الرياض أن علاقاتها مع طهران ستخلق جوًّا من الصفوة والتفاهم المشترك في المجال السياسي والدبلوماسي، الذي بدوره سيعكس بطبيعة الحال تحسنا في علاقاتهما الاقتصاديّة في مجال النّفط والتّجارة[٢٠].

من وجهة النظر المملكة العربية السعودية أن سياسات خاتمي مثّلت امتدادًا للنهج التصالحي الذي انتهجه خلفه رفسنجاني تجاها، فقد تلقّى السعوديون تطمينات وتأكيدات من نظرائهم الإيرانيين بأن خاتمي سيواصل جهود رفسنجاني الرامية إلى تحسين العلاقات مع الرياض، وفي بادرة تطمين، صرّح وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز[٢١]، في تموز١٩٩٧، بأن "**العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران لن تُقطع أبدًا**. كما أرسل الملك فهد في الشهر نفسه وزير الدولة عبد العزيز الخويطر[٢٢] إلى طهران حاملًا رسائل منه ومن ولي العهد الأمير عبد الله، هنّآ فيها الرئيس خاتمي على فوزه بانتخابات الرئاسة الايرانية، وأعربا عن رغبتهما في مواصلة مسار التقارب الذي كان قد بدأ عندما التقى رفسنجاني بولي العهد عبد الله في اذار١٩٩٧، وقد ردّ خاتمي بإيجابية. فضلاً عن توجيه الأخير دعوة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، إلى الملك فهد لحضور اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي التي كان من المقرر عقدها في طهران في كانون الأول من العام نفسه[٢٣].

سعت كل من إيران والمملكة العربية السعودية إلى تجاوز الخلافات السابقة، خاصة بعد أن تأكدت الرياض من نية إيران عدم تصدير ثورتها، عقب تصريحات الرئيس خاتمي الذي أكد أن "**ليس لأيران اية مطامع او نوايا عدوانية بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام اقليمي عادل**". وعكست هذه التصريحات التوجه الإصلاحي الإيراني ورغبتها في تعزيز الثقة مع الدول العربية، بما يعزز من فرص الحوار والتعاون الإقليمي بعيدًا عن سياسات الصراع السابقة[٢٤].

تجسدت أقوى مؤشرات إعادة التقييم الإيجابي للعلاقات مع طهران في كانون الأول ١٩٩٧، من خلال مشاركة وفد سعودي رفيع المستوى في قمة منظمة التعاون الإسلامي التي استضافتها إيران. وقد عزز هذا الحدث الانطباع الإيجابي عندما أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي[٢٥]، في خطابه أمام القمة، أن "**إيران لا تشكل أي تهديد لأي دولة إسلامية**"، ما جسّد التوجه الإصلاحي الإيراني ورغبته في تعزيز الثقة والتعاون مع الدول الإسلامية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، بعد سنوات من التوتر والشكوك المتبادلة[٢٦].

ترأس ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وفد المملكة إلى قمة منظمة التعاون الإسلامي في طهران، وهي أول زيارة على هذا المستوى الرفيع بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية عام

١٩٧٩. وفي بيانه خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أشاد الأمير عبد الله بحسن ضيافة الإيرانيين، مشيرًا إلى الإنجازات التاريخية للشعب الإيراني ومساهماته القيّمة في العالم الإسلامي، وقال: " **مع الإنجازات الخالدة التي تُنسب إلى الشعب المسلم في إيران ومساهماتهم القيّمة فلا عجب أن تستضيف طهران هذا التجمع الإسلامي الهام** ". كما دعا الأمير إلى أن تركز منظمة التعاون الإسلامي على معالجة مشكلات الأمة الإسلامية وتعزيز الوحدة بين دولها. وخلال المؤتمر، أجرى ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز جولات محادثات على هامش القمة مع المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، والرئيس محمد خاتمي، والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، مما شكّل خطوة مهمة في تعزيز الحوار والتقارب بين البلدين بعد عقود من التوتر[٢٧].

وفي ضوء ذلك عرض الأمير عبد الله بن عبد العزيز التوسط بين الولايات المتحدة وإيران، وصرح قائلًا: "**ليس من الصعب على إخواننا الإيرانيين، أو على دولة صديقة كإيران، أو على دولة صديقة كالولايات المتحدة، التوصل إلى تسوية لخلافاتهم**". وفي ختام القمة الاسلامية أشاد ولي العهد عبد الله بالقادة الإيرانيين بقوله: "**خرجتُ من القمة الإسلامية بانطباع قويّ عن رغبتهم في الحوار وتبنّي نهج مختلف. شعرتُ أن الكثيرين منهم يبحثون بجدية عن سُبل أفضل للخروج من العزلة وفتح نافذة للتواصل مع الآخرين**"[٢٨].

كما صرح نائب قائد الحرس الوطني السعودي، الشيخ عبد العزيز التويجري، بأن "**إيران والعرب يتجهان نحو مزيد من التعاون والتنسيق الذي سيسمح لهم بأخذ مكانهم الطبيعي في العالم وخدمة الأمة الإسلامية**. كذلك أشادت وسائل الإعلام المملكة العربية السعودية بالجهود الكبيرة التي بذلتها إيران للتحضير للقمة الإسلامية، مؤكدةً أن نجاح إيران في هذه القمة يُمثّل عهدًا جديدًا في العلاقات السعودية – الإيرانية[٢٩].

وبناءً على ذلك، بدأت إيران والمملكة العربية السعودية في عهد الرئيس خاتمي بالتعاون في مجالات رئيسة مثل التجارة الثنائية وسياسة النفط إذ بذل البلدان جهدًا مشتركًا لإقناع منظمة أوبك بخفض إنتاج النفط عام ١٩٩٧، كما التقى وزير النفط السعودي علي النعيمي[٣٠] بنظيره الإيراني بيجن زنغنه[٣١]، في العام ذاته، وتم استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين طهران وجدة، لتكون أول رحلات منتظمة من نوعها منذ نحو ١٨ عامًا، وهو مؤشر واضح على تحسن ملموس في العلاقات الثنائية بين الجانبين على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويعكس هذا التطور رغبة كلا الطرفين في تعزيز التواصل والتبادل المباشر، وتسهيل التعاون التجاري والسياحي، مما يشير إلى تحوّل تدريجي نحو الانفتاح والتقارب بعد سنوات من التوتر والتباعد. وتأتي هذه الخطوة ضمن سلسلة إجراءات دبلوماسية واقتصادية تهدف إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز الاستقرار الإقليمي عبر قنوات عملية قابلة للتطبيق [٣٢].

لخص ولي العهد السعودي ونائب رئيس مجلس الوزراء الامير عبدالله بن عبد العزيز مكانة كل من ايران والمملكة العربية السعودية لديه بقوله: "**ان ايران بلد إسلامي كبير نحترمه كما تحترم هي المملكة العربية السعودية وتدرك اهميتها كمركز اشعاع للإنسانية ومصدر استقرار للعالم**")، كما عبر عبدالله عن اعتقاده في حديث صحفي نشرته جريدة الرياض "**بان البلدين قادران على ترسيخ الاستقرار في المنطقة والعالم اذا استمرت الجهود البناءة في سبيل تعزيز الثقة بين ايران وجاراتها في إشارة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج**" (٣٣).

تميز عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي بمرحلة مهمة في استعادة وتطوير العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، لا سيما على الصعيد السياسي والدبلوماسي، بعد عقود من التوتر والجمود في العلاقات الثنائية. وقد تجسد هذا التحسن من خلال حوار مستمر بين قيادتي البلدين، وتبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، ما أتاح فتح قنوات للتفاهم حول القضايا الإقليمية الحساسة وتعزيز الثقة المتبادلة. كما شهد التنسيق بين الطرفين تركيزًا خاصًا على المصالح الاقتصادية المشتركة، لا سيما في ظل أزمة تدهور أسواق النفط العالمية التي ألقت بظلالها على الموارد المالية للبلدين وأثرت على استقرار اقتصادهما. ومن خلال هذا التعاون، سعت إيران والسعودية إلى تبني سياسات نفطية أكثر توازنًا، والتخفيف من آثار التقلبات السعرية على اقتصاداتهما، بما يعكس إدراك الطرفين لأهمية العمل المشترك للحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

الخاتمة:

شكل تولي الرئيس محمد خاتمي السلطة في ايران عام ١٩٩٧ نقطة تحول مهمة في العلاقات بين ايران والدول العربية ومن بينها السعودية التي رات في توليه رئاسة الجمهورية الاسلامية في ايران ، تطورا كبيرا" في العلاقات بين البلدين منذ عام ١٩٧٩ ومجي الامام الخميني الى السلطة وتبنيه فكرة تصدير الثورة الى البلدان المجاور الى ايران ومن بينها السعودية ..

وقد انعكس تولي خاتمي على موقف المملكة بحذر واعٍ، إذ رحبت الرياض بمبادرات الإصلاح والانفتاح، لكنها كانت حذرة في تقييم مدى جدية هذه السياسات. وقد أظهرت المملكة أهمية التغيير العملي في السياسة الإيرانية قبل توسيع التعاون الثنائي، وهو ما جعل المراقبة الدقيقة والمفاوضات الرسمية جزءًا من الاستراتيجية السعودية. وقد بادرت السعودية الى زيارة ايران وتهنئة الرئيس الايراني محمد خاتمي بمناسبة فوزه بالانتخابات ، معربه عن نوياه في تحسين العلاقات وموقفها من الرئيس الجديد ، الذي اتبع سياسة الانفتاح على دول العالم وتقوية العلاقات مع الدول العربية وكسر عزلة ايران فيما يخص سياسة ايران الخارجية والتي وجدت فيها الدول العربي تطورا مهما في السياسة الخارجية منذ اندلاع الثورة الايرانية عام ١٩٧٩.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن عهد خاتمي مثّل مرحلة تأسيسية لإعادة التوازن في العلاقات السعودية–الإيرانية، اذ نجحت السياسات الإصلاحية في كسر الجمود السابق وفتح المجال لحوار بناء مبني على المصالح المشتركة. كما أبرزت هذه المرحلة أهمية الثقة المتبادلة والمرونة السياسية كعوامل رئيسة لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية. وفي المجمل، فإن تجربة هذا التقارب تشير إلى أن التحولات الداخلية في إيران، إلى جانب التقدير السعودي للمصلحة المشتركة، يمكن أن تخلق فرصة لإعادة رسم السياسات الإقليمية بما يخدم استقرار منطقة الخليج العربي ويخفف من التوترات طويلة الأمد بين القوتين الإقليميتين.

الهوامش:

١- محمد رضا بهلوي: ولد في طهران عام١٩١٩. وفي الثانية عشرة من عمره سافر إلى سويسرا لإكمال دراسته، ومكث هناك خمس سنوات. عاد إلى إيران عام ١٩٣٦، وألتحق بالكلية الحربية في طهران، وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨. تولى العرش وهو في سن الحادية والعشرين. للمزيد من التفاصيل عن حياته يراجع : محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زنين از روكار باسكان تاعصر حاضر، تهرأن، ١٣٥٣ش، ص ٤١٣- ٤١٤؛ مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي- جامعة البصرة، البصرة،١٩٨٠، ص١٨ -٣٠.

٢- روح الله الخميني:ولد في بلدة خمين في إيران عام ١٩٠٢، أكمل دراسته الدينية في مدينة اراك، ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة، مارس نشاطه السياسي ضد حكم الشاه محمد رضا، أعتقل في عام ١٩٦٤ بعدها نفي إلى تركيا، ومن تركيا إلى العراق عام١٩٦٥، وبعدها إلى فرنسا عام ١٩٧٨، وبعد عودته من فرنسا إلى إيران عام١٩٧٩ قاد ثورة وأسقط نظام الشاه محمد رضا، وحول إيران من ملكية إلى جمهورية إسلامية عام ١٩٧٩، للمزيد من التفاصيل ينظر؛ د. أحمد فليح حسين الجبوري، انتخاب علي أكبر هاشمي، مجلة مدارات إيرانية، العدد٢٩/٨/٢٠٢٥.

٣ -علي جنات، استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠٢٣، ص٤-٥.

٤- جريدة القدس العربي/العدد ٢٧٢٨ في ١٨ شباط ١٩٩٨

٥ - نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الايرانية مجلة الدفاع الوطني، العدد ٥٨ - تشرين الأول ٢٠٠٦، ص٥-٨.

٦ - علي أكبر ولايتي هو طبيب وسياسي إيراني وُلد عام ١٩٤٥ في مدينة طهران. درس الطب وتخصص في طب الأطفال، ثم اتجه إلى العمل السياسي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. تولّى منصب وزير الخارجية في إيران من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٧، ويُعد من أطول وزراء الخارجية خدمة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لعب دوراً مهماً في إدارة العلاقات الخارجية لبلاده خلال الحرب العراقية الإيرانية وفي تطوير العلاقات الدبلوماسية مع عدد من دول العالم. وبعد ذلك أصبح مستشاراً للشؤون الدولية للمرشد الأعلى في إيران. للمزيد ينظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).

https://en.wikipedia.org

٧ - ولد الأمير سعود بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في مدينة الطائف عام ١٣٥٨هـ الموافق ١٩٤٠م وتلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط والثانوي بمدرسة الطائف النموذجية. حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة (برينستون) بولاية نيوجيرسي الأمريكية عام ١٩٦٤م وله ستة من الأبناء. التحق بوزارة البترول والثروة المعدنية حيث عمل مستشارًا اقتصاديًا لوزارة البترول والثروة والمعدنية وعضوًا في لجنة التنسيق العليا بالوزارة، بعد ذلك انتقل إلى المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) عُين نائبًا لمحافظ بترومين لشؤون التخطيط في

١٩٧١م وبين عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٤م عُين نائبًا لوزير البترول والثروة المعدنية. التحق بوزارة الخارجية في عهد والده الملك فيصل وعمل إلى جانب وزير الدولة للشؤون الخارجية عمر السقاف، وبعد وفاة عمر السقاف عين . وزير دولة للشؤون الخارجية ومن ثم .عُين وزيرًا للخارجية ١٩٧٥م.جريدة الرياض في ٢٠١٥/٧/١٢.

٨ – حمد علي عباس علي،العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام ٢٠٢٣ وانعكاساتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية مجلد ٢ عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي البحثي الدوري الثامن للباحثين من حملة الشهادات العليا،٢٠٢٥، ص٧٥٧.

٩– جريدة عكاظ السعودية ١٤ حزيران١٩٩١.

١٠–عبدالله بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام ١٩٢٤. تلقى تعليمه على يد عدد من المعلمين والعلماء، وكان تعليمه على طريقة الكتّاب في المساجد، حيث درس القرآن الكريم والسنة النبوية. اصبح رئيساً للحرس الوطني عام ١٩٦٣. شغل منصب نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٧٥ مع احتفاظه بمنصبه السابق. عين عام ١٩٨٢ ولياً للعهد، ونائبا أول لرئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن احتفاظه برئاسة الحرس الوطني. وبعد وفاة الملك فهد عام ٢٠٠٥ تولى الحكم حتى وفاته عام ٢٠٠٥. للمزيد يراجع: سعود بن عبد الرحمن السبعاني، ملوك واتباع، ط٢، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٠٩ – ١٣١.

١١– حمد علي عباس علي،المصدر السابق، ص٧٥٧.

١٢– المصدر نفسه،ص٧٥٧.

١٣– المصدر نفسه،ص٧٥٧.

14- https://aljadah.media/archives/25173.

١٥– نقلا عن علي محمد العامري، العلاقات الايرانية–السعودية للفترة بين (١٩٩٧–٢٠٠٨) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠،٢٠١٠، ص١٠٣.

16 Shah Alam. The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy Under Khatami. A Monthly Journal of the IDSA. December 2000 (Vol. XXIV No. 9.pp12 ز)

١٧– علي محمد العامري،المصدر السابق،ص١٠٣.

١٨– احسان محمد هادي، العلاقات الايرانية السعودية،ط١، لبنان،٢٠١٣، ص٣٢.

١٩– المصدر نفسه، ص٧٥.

٢٠– هاني جواد النجار، السياسة الخارجية لايران في عهد الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧ – ٢٠٠٥،دراسة تاريخية،ط١، ،٢٠١٨، ص ٣١– ٣٣.

٢١– سلطان بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام ١٩٢٨. نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وتربى تربية دينية وتعلم القران الكريم والعلوم العربية على يد كبار العلماء، ومنذ صغره اكتسب خبرة وحنكة سياسية من والده فأسند إليه رئاسة الحرس الملكي، ثم عينه أميراً على مدينة الرياض عام ١٩٤٧، ثم عهد إليه منصب وزير الزراعة عام ١٩٥٣، ثم وزيراً للمواصلات(١٩٥٥– ١٩٦٠)، وفي عام ١٩٦٢ اصبح وزيراً للدفاع والطيران. توفي في

تشرين الأول ٢٠١١، اثر وعكة صحية. يراجع:محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩-٢٠١١، عمان، ٢٠١٣، ص٨١.

٢٢- ولد عام ١٣٤٤ هـ في مدينة عنيزة ، درس جزًء من دراسته الإبتدائية في عنيزة،وأكمل الجزء الآخر والمرحلة المتوسطة ، ثم انتقل إلى المعهد العلمي السعودي بمكة المكرمة لإكمال دراسته الثانوية . بعد ذلك ، درّس تاريخ المملكة لطلاب كلية الأداب، ثم انتقل منها رئيساً للديوان المراقبة العامة مدة عامين ، ثم وزيراً للصحة ، ثم وزيراً للمعارف لمدة تجاوزت ٢٠ عاما وهي أطول مدة يتولاها وزير للمعارف . وخلال فترة توليه لهذه الوزارة كان يتولى معها عدة وزارات منها وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط ووزارة الزراعة والمياه وغيرها من الوزارات ، مما جعله بحق يستحق مسمى "عميد الوزراء" وفي عام ١٤١٦ هـ عين وزيرا للدولة وعضوا في مجلس الوزراء للمزيد ينظر: جريدة الرياض، الجمعة – ٤ مايو ٢٠١٨م.

23- Adel Altoraifi، Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making (PhD diss.، London School of Economics and Political Science، London، 2012)، 207.

24- Charles A. McLean، END OF THE ISLAMIC COLD WAR: THE SAUDIIRANIAN DETENTE AND ITS IMPLICATIONS June 2001، P. 33

٢٥ –علي خامنئي: ولد في مشهد عام ١٩٣٩. أتمّ دراسته الابتدائية في مدرسة دار التعليم الديني. ثم انتقل الى قم حيث درس الفقه والأصول والتفسير على يد أشهر العلماء من أمثال البروجردي والميلاني والخميني. بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٥٣، واصبح عضواً في جمعية فدائيان اسلام. اصبح بعد ذلك من المقربين للخميني، الذي كان يوفده في مهام سرية حاملاً رسائله الى بعض الجهات الدينية او السياسية المعارضة للنظام بما في ذلك رسالته الى الميلاني عام ١٩٦٣، الامر الذي تسبب باعتقاله وتعذيبه مرات عدة من قبل النظام البهلوي. وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، اصبح خامنئي في العام نفسه عضواً في مجلس الشورى الايراني ومساعداً لوزير الدفاع. وفي عام ١٩٨١ اصبح رئيساً الجمهورية الايرانية. له العديد من المؤلفات منها: صلح الامام الحسن، والمسلمون في انتفاضة الحرية، والمستقبل في ظل الاسلام. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٦٢ – ١٦٦.

26- Robina Khan 1،Dr. Ahmad Ejaz 2 & Dr. Unsa Jamshed ، Security Dynamics in Saudi-Iran Relations: An Analysis (1997-2013 Pakistan Social Sciences Review December 2019، Vol. 3، No.2 [102 115)

27- Charles A. McLean. op.cit pp33

٢٨–هاني أحمد الشبول ومحمد سالم الرواشد،السياسة الخارجية الإيرانية وميزان القوى في المنطقة، مجلة السياسة والقانون؛ المجلد ٦، العدد ٤، ٢٠١٣، ص٣.

29- Joshua Teitelbaum. The Gulf States and the End of Dual Containment. Middle East Review of International Affairs Vol. 2، No. 3 (September 1998 pp22

٣٠ - علي النعيمي : مهندس ورجل دولة سعودي، ويُعد من أبرز الشخصيات في قطاع النفط العالمي. شغل منصب وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية لمدة طويلة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠١٦، وكان له دور مهم في إدارة سياسات النفط السعودية والتأثير في سوق الطاقة العالمي. بدأ النعيمي مسيرته المهنية في شركة النفط الوطنية السعودية أرامكو السعودية عام ١٩٥٧، حيث عمل في عدة مناصب فنية وإدارية حتى أصبح أول رئيس سعودي للشركة عام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٨٨ عُيّن رئيساً تنفيذياً للشركة. في عام ١٩٩٥ عُيّن وزيراً للبترول والثروة المعدنية، واستمر في هذا المنصب لأكثر من٢٠ عاماً، حيث كان له تأثير كبير في سياسات إنتاج النفط داخل منظمة منظمة أوبك، وفي استقرار أسواق الطاقة العالمية. اشتهر بدوره في إدارة الأزمات النفطية والتوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية. كما شارك في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالطاقة والاقتصاد، ويُنظر إليه كأحد أهم الشخصيات التي ساهمت في تطوير صناعة النفط في السعودية، للمزيد ينظر الى موقع /الموسوعة Encyclopaedia Britannica/

https://www.britannica.com/?utm_source=chatgpt.com

٣١- بيجن زنغنه : هو سياسي إيراني بارز ووزير نفط سابق لإيران، ويُعد من أكثر الشخصيات تأثيراً في إدارة قطاع الطاقة الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. شغل عدة مناصب وزارية في الحكومات الإيرانية، أهمها وزارة النفط، وكان له دور مهم في سياسات النفط داخل منظمة وُلد في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ في مدينة ;كرمنشاه درس الهندسة المدنية في جامعة طهران وحصل على درجة الماجستير عام ١٩٧٧، ثم عمل أستاذاً جامعياً في جامعة خواجه نصير التقنية لسنوات طويلة. يُعد زنغنه من أقدم المسؤولين في قطاع الطاقة الإيراني، حيث شارك في إدارة قطاعات الكهرباء والمياه والنفط لأكثر من ثلاثة عقود، وكان أحد أبرز صناع السياسة النفطية في إيران.، ينظر موقع Wikipedia – Bijan Namdar Zangeneh

https://en.wikipedia.org/wiki/Bijan_Namdar_Zangeneh?utm_source=chatgpt.com

٣٢– جريدة السفير،العدد ٧٨٠٢، في ١٩٩٧/٩/٢٢

33 https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/sa/sa_dec00als01.html

المصادر :

أحمد فليح حسين الجبوري، انتخاب علي أكبر هاشمي، مجلة مدارات إيرانية، العدد ٢٠٢٥/٨/٢٩

احسان محمد هادي، العلاقات الايرانية السعودية، ط١،لبنان،٢٠١٣،٣٢

حمد علي عباس علي،العلاقات الإيرانية – السعودية بعد عام ٢٠٢٣ وانعكاساتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية مجلد ٢ عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي البحثي الدوري الثامن للباحثين من حملة الشهادات العليا،٢٠٢٥

علي جنات، استئناف العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط،٢٠٢٣

علي محمد العامري، العلاقات الايرانية–السعودية للفترة بين (١٩٩٧–٢٠٠٨) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد ٣٠،٢٠١٠

سعود بن عبد الرحمن السبعاني، ملوك واتباع، ط٢، القاهرة، ٢٠١٤

محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩–٢٠١١، عمان، ٢٠١٣

هاني جواد النجار، السياسة الخارجية لايران في عهد الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧ – ٢٠٠٥،دراسة تاريخية،ط١،٢٠١٨

هاني أحمد الشبول ومحمد سالم الرواشد،السياسة الخارجية الإيرانية وميزان القوى في المنطقة،مجلة السياسة والقانون؛ المجلد ٦، العدد ٤؛ ٢٠١٣

نزار عبد القادر،السياسة الخارجية الأمنية الايرانية مجلة الدفاع الوطني،العدد ٥٨ – تشرين الأول ٢٠٠٦،

المصادر الانكليزية :

Shah Alam. The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy Under Khatami. A Monthly Journal of the IDSA. December 2000 (Vol. XXIV No. 9.pp1

Adel Altoraifi، Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making (PhD diss.، London School of Economics and Political Science، London، 2012)، 207

Charles A. McLean، END OF THE ISLAMIC COLD WAR: THE SAUDIIRANIAN DETENTE AND ITS IMPLICATIONS June 2001، P. 33

Robina Khan 1،Dr. Ahmad Ejaz 2 & Dr. Unsa Jamshed ، Security Dynamics in Saudi-Iran Relations: An Analysis (1997-2013 Pakistan Social Sciences Review December 2019، Vol. 3، No.2 [102-115 (

Joshua Teitelbaum. The Gulf States and the End of Dual Containment. Middle East Review of International Affairs Vol. 2، No. 3 (September 1998 pp22.

الصحف:

١– جريدة السفير،العدد ٧٨٠٢، في ١٩٩٧/٩/٢٢

٢– جريدة الرياض، الجمعة – ٤ مايو ٢٠١٨م

٣– جريدة عكاظ السعودية ١٤ حزيران ١٩٩١